التأكد من إغلاق المحلات

مفتشو البلدية يواصلون عملهم في التأكد من إلتزام الكراجات بقرار الإغلاق

.. والجهات الرقابية بالدولة تشدد إجراءاتها لمجابهة الوباء

جميع الجهات الحكومية تخوض معركة محاربة فيروس كورونا كواجب وطني ومن أجل الكويت

- التأكيد على شركات النظافة للتأكد من التزامها بمواقع التشوين المخصصة لها كسكن للعمال
- إغلاق 70 محلا تجاريا خلال شهر مارس الماضي بمحافظة العاصمة لمخالفتها الإجراءات الاحترازية
- «الزراعة»: تنظيم المنتجات وفق الضوابط لتسهيل وصول المنتجات الزراعية إلى الجمعيات التعاونية
- «ذوي الإعاقة»: 112 من طلبتنا يدرسون في الخارج وننسق مع «الخارجية» من أجل سرعة إجلائهم
- إعداد الكشوفات الخاصة بصرف الدفعة الثالثة من مستحقات العاملين في الجهات الواقعة تحت مظلتنا
- «التجارة»: إغلاق ثلاثة محال تجارية لم تلتزم بالقرارات المعمول بها لمواجهة تداعيات انتشار العدوى

أحمد الحمد

محضر ضبط لمحال تجارية مخالفة.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 251 شكوى عبر الخط الساخن «135» و41 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 453 معاملة.

وشددت وزارة التجارة والصناعة على ضرورة الالتزام بالقوانين لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي مؤكدة أن فرقها المعنية مستمرة في جولاتها التفتيشية حرصا على سلامة الأسعار والخدمات المقدمة للمستهلكين.

من جهة أخرى أعلنت الهيئة العامة للصناعة إغلاق مصنع لم يلتزم بالترخيص الممنوح له وذلك خلال ممارسته نشاط تصنيع المعقمات والكمامات الطبية دون إعلانها.

وأضافت الهيئة في بيان صحفي أن إغلاقها للمصنع جاء وفقا لنص المادة رقم «43» من قانون الصناعة والمادة «26» من اللائحة التنفيذية من قانون التنظيم الصناعي حيث تم تحويله إلى النيابة لإتخاء الإجراءات القانونية بحقه.

وأوضحت أن المصنع الواقع في منطقة الري خالف الترخيص الممنوح له وهو تصنيع «الحناء وتعبئة وتغليف مواد العطارة» إلى نشاط المعقمات وإنتاج الكمامات.

وشددت على ضرورة الالتزام بقوانين المنشآت الصناعية المعمول بها والإجراءات الإحترازية المعمول بها لمواجهة إنتشار عدوى فيروس كورونا المستجد «كوفيد - 19» مؤكدة انها ستكون وفرقها التفتيشية بالمرصاد لكل من تسول له نفسه استغلال الظرف الحالي.

بدوره أعلن رئيس اتحاد الصناعات حسين الخرافي تبني الاتحاد تنفيذ مشروع متكامل لبناء وإنشاء مستودعات ومخازن ومكاتب إدارية تابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء بمساحة 25 الف مترمربع في منطقة صبحان لمساندة الجهات الصحية في البلاد بالتصدي لفيروس كورونا المستجد «كوفيد - 19».

وقال الخرافي لـ «كونا» إن الاتحاد وفي استجابة سريعة لما تمليه الظروف الراهنة قام بالتعاون مع لجنة تنفيذ المحاجر المنبثقة من مجلس الوزراء بتبني تنفيذ المشروع الذي تقدر تكلفته بنحو مليون دينار كويتي «ما يعادل 3.2 مليون دولار أمريكي».

ودعا أعضاء الاتحاد من اصحاب المصانع والشركات الصناعية الكويتية إلى المساهمة في المشروع كل في مجال تخصصه ليغدو مشروعا متكاملا ولعرض منتجاتهم المحلية فيه بنسبة الصنع 100 في المئة.

ولفت إلى أهمية التعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة والهادفة إلى تدعيم الإجراءات الاحترازية المعمول بها لمواجهة انتشار الفيروس مؤكدا حرص الاتحاد على تقديم العون والمؤازرة لمسؤوليتها الاجتماعية خدمة للكويت.

وأكد أن هذه المشاركة إنما تشير إلى مدى أهمية المنتج الوطني ودوره في مواكبة الأحداث ومواجهة الأزمات وأن الصناعات الوطنية هي الملاذ الآمن».

وذكر أن المصانع الكويتية لم يقف عملها منذ بداية الأزمة وحتى يومنا هذا بل تواصل الليل بالنهار لتسخير كل قدراتها وإمكاناتها لضمان استمرار نهضة الاقتصاد الوطني والحفاظ على عدم تأثره جراء الأزمة.

وقال الخرافي إن تعاون القطاع الخاص مع العام غير مستغرب بل يجسد صورة وطنية مميزة تستحق الثناء ناهيك عن حجم المشاركة الإيجابية من المواطنين والمواطنات لدعم جهود الدولة وتوجيهاتها للمضي في إجراءاتها لاحتواء الفيروس.

وثمن جهود مجلس الوزراء واللجان المنبثقة عنه في التصدي والقضاء على انتشار فيروس كرونا وعبور هذه الأزمة فضلا عن دور تلك المصانع ومشاركتها الفعالة في مسيرة النهضة والتنمية الهادفة إلى رفعته وإعلاء شان هذا الوطن.

يذكر أن اتحاد الصناعات الكويتية أسس عام 1989 كهيئة منظمة تضم أصحاب الصناعات وتهدف إلى خدمة الصناعة وتحسين الأداء ومؤازرة الإقتصاد الوطني إضافة إلى رفع مستوى العاملين في الصناعة وتنمية قدراتهم.

بدوره قال الناشط السياسي والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة المهندس أحمد الحمد إن إحالة مجلس الوزراء مشروع قانون للدين العام بصفة الاستعجال لاقتراض مبلغ بحد أقصى 20 مليار دينار يثير الاستغراب والقلق ويبعث على التخوف والحذر أيضا، خاصة مع تجارب كثيرة سابقة ساهمت في هدر المال العام دون وجود محاسبة أو رقابة أو متابعة من قبل أي جهة في الكويت، «ونحن ما زلنا نذكر قانون الدين العام الذي انتهى العمل به في سبتمبر 2018».

وأضاف الحمد مؤكدا على أن الحكومة الكويتية قامت ببذل جهود كبيرة ومخلصة ومتفانية في مواجهة وباء فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، واسترجعت بإجراءاتها الصارمة والفعالة الكثير من ثقة المواطنين وإعجاب العالم، محذرا من أن الانسياق وراء خطوات مريبة مثل مشروع قانون للدين العام أو غيره من مشاريع القوانين التي ترهق الاقتصاد الكويتي وتضعف الميزانيات القادمة يمكن أن يسحب الثقة التي حققتها الحكومة في وقت قياسي ويعود الوضع إلى ما كان عليه قبل انتشار فيروس كورونا من سخط وغضب وعدم رضا شعبي.

وبين الحمد بأن انخفاض أسعار النفط والتعطل الكبير الذي أصاب الاقتصاد في الدولة كما اصاب غيرها وانخفاض الطلب على النفط وتراجع الإيرادات كلها عوامل رئيسية يمكن الاستناد عليها في مشروع قانون للدين العام، لافتا إلى أن هذه العوامل هي الواجهة التي يمكن أن تستخدمها الحكومة لتمرير مشروع القانون، ومؤكدا على أن هذه الواجهات تخفي وراءها ابعادا أخرى من ابرز صفاتها ومضامينها الشخصانية والتكسب واستغلال الفرص لمصالح ضيقة وشخصية.

وأشار الحمد إلى أن مثل هذه المشاريع بقوانين يجب أن تخضع لدراسة مستفيضة وعميقة وحقيقية وحيادية ليثبت صدقها وضرورتها من زيفها وعدم الحاجة إليها، متسائلا عن الجهة التي سوف تحدد أوجه الصرف وطرق الإنفاق ومصادر الدين وخدمته في حال تم الموافقة عليهن وهل سيكون لمجلس الأمة السلطة التي يجب أن يمارسها في هذا الخصوص أم أن الحكومة ستحصل على الأموال وتتصرف بها كما تشاء تحت باب الضرورة والاقتصاد والاستمرار وكورونا وغيرها؟!

وختم الحمد معبرا عن تخوفه وقلقه بخصوص هذا المشروع وإمكانية مروره باستخدام الظروف الحالية وأن يكون المكان الأخير لتلك الأموال جيوب بعض المنتفعين المتكسبين الذين يستغلون أي ظرف لمصلحتهم بغطاء وطني مزيف؟!

بدوره أكد رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس فيصل دويح العتل انتقال كافة أعمال الجمعية وانجاز معاملاتها أون لاين ، لافتا الى انجاز نحو 935 معاملة للمهندسين الأفراد ومهندسي شركات المشاريع العاملة في الدولة.

وأوضح العتل أن معاملات المهندسين الأفراد بلغت 557 حتى يوم أمس ولكافة التخصصات الهندسية منها اجراء 130 اختبار أون لاين عبر سكاي بي Sky Be 427 معاملة تجديد واستكمال ثبوتيات ، مضيفا أن نحو 35 شركة تقدمت أون لاين لتجديد تراخيص مهندسيها أو استكمال بياناتهم وقد تم انجاز 378 معاملة لهذه الشركات وأغلبها شركات متعاقدة مع الدولة وتقوم بانجاز مشاريع قائمة كالطرق وغيرها.

ولفت العتل الى أن الجمعية ومنذ بداية الاجراءات الحكومية لمواجهة انتشار كورونا قامت بتقديم 3 مبادرات تم ارسالها الى الجهات المعنية منها مبادرة الى مجلس الوزراء وتتضمن الاستفادة من الفرق التطوعية الهندسية التي قامت الجمعية بتشكيلها ، ومبادرة الى وزارة الشباب للتدريب المهندسين أون لاين ، وثالثة الى وزارة لاصحة في مجال خدمات الهندسة الطبية ودعمها للكوادر الطبية العاملة في الصفوف الأولى ، مضيفا إننا نفخر بوجود زملائنا المهندسين على رأس عملهم ويتقدمون الصفوف الأمامية بمواجهة كورونا وينفذون المشاريع التي ترى الدولة ضرورة ماسة لها.

وأشار العتل الى انطلاق فعاليات هندسية عبر مواقع الجمعية ومنها البرامج التدريبية المجانية ذات العلاقة بالشأن الهندسية وسبل الوقاية وتنفيذ برامج ومتطلبات الصحة وأننا لن نألوا جهدا في دعم الجهود الرسمية وأننا بصدد مشاريع أخرى دعما لهذه الجهود في القريب العاجل.

من جهتها أعلنت الادارة العامة للاطفاء أمس انها ستطلق قريبا حملة «نبيك سالم بالبيت» بالتعاون مع شركة «ايكويت» للبتروكيماويات بهدف تقديم حزمة من الإرشادات التوعوية للكبار والصغار بما يتماشى مع فترة الحجر المنزلي وبعض الحوادث التي تصاحبها.

جاء ذلك وفق بيان صحفي صادر عن «الاطفاء» عقب اجتماع مدير ادارة العلاقات العامة والإعلام بـ«الاطفاء» العميد خليل الأمير مع مدير ادارة الصحة والسلامة والبيئة بشركة «ايكويت» محمد الشمري ورئيس فريق التجمع العمالي عباس عوض وذلك للتنسيق تمهيدا لانطلاق الحملة.

وقال العميد الأمير انه سيتم أيضا توزيع كتاب «الاطفائي الصغير» على المواطنين والمقيمين لتوعية الأطفال في هذه المرحلة المهمة مضيفا انه سيتم كذلك توزيع مطافئ الحريق وأجهزة كشف الدخان للتقليل من نسبة الحوادث خلال فترة الحجر المنزلي بسبب ازدياد استخدام الأجهزة الكهربائية والمطابخ وغيرها من استخدامات قد تكون خاطئة في بعض الأحيان.

وأعرب عن الشكر لـ «ايكويت» للبتروكيماويات على دعمهم لهذه الحملة عن طريق تقديم الرعاية الكاملة من أجل الحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين إضافة الى متطوعي فريق التجمع العمالي الذين سيساهمون في هذه الحملة.

من ناحيته أكد مدير إدارة الصحة والسلامة والبيئة بشركة «ايكويت» محمد الشمري وفقا للبيان حرص الشركة على أداء دورها في التوعية والمسؤولية المجتمعية ومشاركة «الاطفاء» في الحملة من أجل الحفاظ على سلامة الجميع.

التجارة تواصل إغلاق المحال المخالفة

أنور الأنصاري

حسين الخرافي